الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الرابعة عشرة
المعقودة يوم الاثنين
١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
NOV 24 1981
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس بالنيابة : السيد غودفرن ( نيوزيلندا )

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سيلي

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الصادر تحت الرمز A/36/L.3/Rev.1 في اطار البند ٢٢ من جدول الأعمال

مناقشة عامة ( تابع )

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.14
23 November 1981
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-57210

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)
الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الصادر تحت الرمز A/36/L.3/Rev.1 في اطار البند ٢٢ من جدول الأعمال ( A/C.5/36/18 و Add.1 )

١ - السيد مسيلي ( رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ) : قدم شفويا تقرير اللجنة فأشار الى أن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا قرر انشاء لجنة مخصصة عهد اليها بالمهام المنصوص عليها في الفقرة ٢ من الوثيقة A/C.5/36/18 . وسيكون على أعضاء هذه اللجنة المخصصة ، الاضطلاع ببعثات لانجاز ولايتهم . ويرى الأمين العام أن هذه البعثات سوف تتطلب مبلغ ٦٨ ٠٠٠ دولار لتغطية نفقات سفر واقامة أعضاء اللجنة وموظفي الأمانة العامة الذين سيرافقونهم وفضلا عن ذلك فان تكلفة خدمات المؤتمرات لدورات اللجنة المخصصة ، سوف تبلغ ٣٤٤ ٠٠٠ دولار محسوبة على أساس التكلفة الكاملة . وسيدرج هذا المبلغ في البيان الموحد الخاص بالاحتياجات من خدمات المؤتمرات الذى سيقدم الى الجمعية العامة في نهاية الدورة الحالية .

٢ - وأضاف قائلا أن الأمين العام يطلب حاليا فتح اعتماد اضافي بمبلغ ٦٨ ٠٠٠ دولار لتغطية نفقات بعثات اللجنة المخصصة . وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا الطلب .

٣ - ومن ناحية أخرى ، وفي حالة اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 ، فان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا سيعقد من جديد وان كان مكان انعقاد دورته المقبلة لم يحدد بعد . والملاحظات التي أعربت عنها لجنة المؤتمرات في الفقرتين ٢ و ٣ من الوثيقة A/C.5/36/Add.1 لا تسمح بالقاء الضوء على المسألة . ولذلك فقد قدر الأمين العام المبلغ الذى تحتاجه خدمات المؤتمر في كل من المدن الثلاث التي يمكن أن يعقد فيها المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وهي نيويورك : ٤٠٠ ٤٤٨ دولار وجنيف : ٦٠٠ ٣٥٢ دولار وفيينا ١٠٠ ٣٩٦ دولار . وأوضح الأمين العام في الفقرة ١٥ من البيان الذى قدمه أن النفقات المتعلقة بخدمات المؤتمرات ستوضع في الاعتبار في البيان الموحد الخاص بالاحتياجات من خدمات المؤتمرات الذى سيقدم قرب نهاية هذه الدورة . ويرجى أن تكون الأمانة العامة قد حددت عندئذ المدينة التي سيعقد بها المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

٤ - وفيما يتعلق بالنفقات المقدرة لموظفي الأمانة العامة في حالة انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر في جنيف أو فيينا ، أى ٩٠٠ ٢٤ دولار أو ٦٠٠ ٢٨ دولار أوضح الأمين العام أنه ستجرى الاشارة الى ذلك في تقرير الأداء الأول لميزانية فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وترى اللجنة الاستشارية أنه لن تكون هناك ضرورة لفتح اعتمادات اضافية لتغطية هذه النفقات أثناء الدورة الحالية .

٥ - السيد غرين ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) : يؤيد السادة غوميز ( هنغاريا ) وراكو ( جمهورية المانيا الديمقراطية ) وحكيم ( أفغانستان ) قال ان وفده يرى في مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 محاولة صارخة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة هي جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وخطة جديدة على طريق تطبيع العلاقات بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . والواقع أن مشروع القرار هذا الذى يهدف الى اضفاء طابع دائم على مؤتمر دولي لكمبوتشيا وانشاء لجنة مخصصة يتعارض مع جهود جميع شعوب جنوب شرقي آسيا لاقامة السلم والاستقرار في المنطقة .

٦ - واستطرد قائلا انه يجب أن يكون واضحا تماما أن كل قرار بشأن كمبوتشيا يتخذ ضد ارادة شعب كمبوتشيا وفي غياب ممثليه يكون قرارا باطلا ولاغيا . وفضلا عن ذلك فان أولئك الذين اتخذوا مبادرة مثل هذا المؤتمر لا يخفون نيتهم في الاطاحة بالممثلين الشرعيين للشعب الكمبوتشي بغية اقامة نظام يترك المجال مفتوحا لمخططات الهيمنة والامبريالية في جنوب شرقي آسيا . ان المؤتمر الدولي المزعوم المعني بكمبوتشيا الذى عقد في تموز/يوليه الماضي في نيويورك كان يهدف تحطيم السلم والانفراج وزيادة التوترات الدولية . لقد أفاد هذا المؤتمر فقط في سرد الافتراءات على شعب كمبوتشيا وجمهورية فييت نام الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٧ - وأردف يقول ان التعاون بين جميع شعوب جنوب شرقي آسيا هو وحده الذى سيسمح بتسوية المشاكل على أساس اقليمي وبروح حسن الجوار والتعايش السلمي دون أى تدخل خارجي . أما المؤتمر المقرر عقده فسوف يشكل عقبة في سبيل تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا كما أنه قد يضر أيضا بالمبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة . ولذلك فان الاتحاد السوفياتي يعارض في تحميل الميزانية العادية للمنظمة النفقات المرتبطة بتنظيم وعقد هذا المؤتمر . وسيصوت ضد الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 .

٨ - السيدة نوين اتفوك دونغ ( فييت نام ) : لاحظت أن مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 يكرر في أساسه الاعلان والقرارات التي اتخذت في أعقاب المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا المعقود في نيويورك في تموز/يوليه ١٩٨١ . والوفد الفييتنامي يحرص دون التعرض للب المسألة وهو ليس من اختصاص اللجنة الخامسة ، على أن يؤكد الطابع الشاذ لهذا المؤتمر . وقالت ان الأمين العام قد استشار في ١ حزيران/يونيه ١٩٨١ الدول الأعضاء بشأن جدوى مثل هذا المؤتمر . وقد عارضت ٢٧ بلدا عند ذلك هذه المبادرة أو رفضت الموافقة عليها . ومن ناحية أخرى وافقت ٤١ بلدا على مركز المراقب بينما لم تقرر العديد من البلدان الأخرى الاشتراك في هذا المؤتمر الا في وقت متأخر جدا ، نظرا لأن شرعيته وفعاليته بدتا لها مشكوكا فيهما . ان هذا المؤتمر ذا الطابع الاحادى الاتجاه والمعقود في غياب نصف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا ومن بينها جمهورية فييت نام الاشتراكية ، لم يضطلع بالولاية التي حددت له بموجب القرار ٣٥/٦ ، فقد كان عليه أن يجمع كافة الأطراف المعنية بالأمر .

(السيدة نوين انخوك دونغ ، فييت نام)

٩ - ومضت قائلة أن الاعلان والقرار اللذين اتخذا في أعقاب هذا المؤتمر لا يعكسان سوى وجهات نظر مجموعة صغيرة من البلدان تحاول استخدام موارد المنظمة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان انشاء لجنة مخصصة ودعوة مؤتمر دولي شان لكمبوتشيا يمثلان تدخلا صارخا في مشاكل تتعلق بصميم سيادة كمبوتشيا . ان مثل هذه المبادرات التي تستند لا الى حقيقة الحالة وانما الى أوهام وتتعارض مع ارادة البلد المعني بالأمر ، تدبر في الواقع لعودة بول بوت والمسؤولين عن ابادة الأجناس الى الحكم ، كما أنها تشكل انتهاكا غير مقبول لميثاق الأمم المتحدة .

١٠ - واستطردت قائلة ان وزارة خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد نددت بقوة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ بهذه المناورة التي تقوم بها الدوائر الامبريالية والرجعية المعارضة للقضية الثورية لشعب كمبوتشيا . وأعلنت أنها تعتبر أى قرار بشأن كمبوتشيا يتخذ في الدورة الحالية للجمعية العامة ، على الرغم من احتجاجات حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية غير قانوني . ان فييت نام تؤيد الاعلان الذى أصدرته جمهورية كمبوتشيا الشعبية ومن ثم ترفض مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 والآثار المالية المترتبة عليه .

١١ - واردفت تقول ان على اللجنة الخامسة أن تختار بدقة في الوقت الذى تعاني فيه المنظمة من أزمة مالية خطيرة بين المشاريع المعروضة عليها للنظر فيها مع استبعاد المشاريع غير الواقعية وتلك التي يعد موضوعها ضارا بأمن الشعوب . ان اللجنة الخامسة مدعوة اليوم لابداء الرأى في الوثيقة A/C.5/36/18 المتعلقة بتمويل أنشطة مرتبطة بالبحث عن تسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوتشيا . الا أن حكومة البلد المعني وكذلك العديد من أعضاء المنظمة يعارضون بصورة قاطعة في أن تتخذ دول أخرى بدلا من كمبوتشيا قرارا فيما يتعلق بشؤون هذا البلد الداخلية .

١٢ - وأضافت تقول انه ينبغي على اللجنة الخامسة أن تضع في الاعتبار النتائج السلبية التي أدى اليها المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذى بلغت تكاليفه ٨٠٠ ٨٤٥ ١ دولار. ان اتخاذ القرار A/35/L.3/Rev.1 سيترتب عليه نفقات تبلغ ٤٠٠ ٨٦٠ دولار ، بينما يشكل موضوع هذه النفقات تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة عضو وانتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فان فييت نام سوف تصوت ضد الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا وسترفض المشاركة في تمويل النفقات التي ستترتب عليه .

١٣ - السيد شارما ( نيبال ) : أشار الى أن بلده عضو في اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، والى أن نيبال التي رجت دائما أن يسهم عمل الأمم المتحدة في تعزيز استقلال البلدان الأعضاء ترى أن البحث عن تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية يتفق ومبدأ تسوية المنازعات الدولية بطريق المفاوضات . وقال ان بلده ستوافق على الآثار المالية لمشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 .

١٤ - السيد موريه ( كوبا ) : قال ان بلده صوت في العام الماضي ضد القرار المطعون الحالة في كمبوتشيا لأنه رأى أن دعوة مؤتمر لن يحضره الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا سيتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة . ان انشاء لجنة خاصة الذى سيؤدى الى نفقات عديدة ودعوة مؤتمر دولي جديد للانعقاد يستجيبان لهدف دعائي ويشكلان تدخلا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . ان مثل هذه المبادرات لن تعيد السلم الى جنوب شرقي آسيا . ومن ثم فان كوبا ستصوت ضد استخدام موارد المنظمة لهذا الغرض ولن تسهم في تمويل النفقات المرتبطة بمشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 .

١٥ - السيد فانغ شنغ يو ( الصين ) : قال ان وفده يؤيد مشروع القرار الصادر تحت الرمز A/36/L.3/Rev.1 ويرى أن اتخاذه ضرورى للحفاظ على السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا . ومن ثم فان الصين ستصوت لصالح الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار المشار اليه .

١٦ - السيد بيليايف ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ) : يؤيده السيد توغو (منغوليا ) يرى أن نظر الأمم المتحدة في الحالة في كمبوتشيا ليس له ما يبرره ويشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لهذه الدولة . لقد حلت المشكلة منذ ثلاث سنوات عن طريق الشعب الكمبوتشي ذاته . ان وفد بيلوروسيا مثله في ذلك مثل الوفد المنغولي يعارض في تخصيص موارد في اطار مشروع القرار الصادر تحت الرمز A/36/L.3/Rev.1 .

١٧ - الرئيس : اقترح في ضوء توصية اللجنة الاستشارية أن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة أنه سيكون لزاما عليها في حالة اعتمادها مشروع القرار الصادر تحت الرمز A/36/L.3/Rev.1 أن تفتح في اطار الباب الأول اعتمادا اضافيا بمبلغ ٦٨ ٠٠٠ دولار وسوف تبلغ النفقات المقدرة للجنة المخصصة في اطار خدمات المؤتمرات ٣٤٤ ٠٠٠ دولار وتتراوح بين ٣٥٢ ٦٠٠ دولار و ٤٤٨ ٤٠٠ دولار للمؤتمر ، وهي المبالغ التي ستدرج في البيان الموحد لتكلفة خدمات المؤتمر وهو البيان الذى يجب أن يقدم قبل نهاية الدورة الحالية . وفضلا عن ذلك فان تقرير الأداء الأول لميزانية فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ سيوضح مقدار النفقات المقدرة لموظفي الأمانة العامة في حالة عقد الدورة القادمة للمؤتمر في جنيف أو فيينا ، أى ٢٤ ٠٠٠ دولار أو ٢٨ ٦٠٠ دولار .

١٨ - وقد تقرر ذلك بأغلبية ٦٥ صوتا ضد ١٠ وامتناع ١١ عن التصويت .

١٩ - السيد بايندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال معللا تصويته ان وفده وافق على الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 نظرا لأن النفقات المقررة ينبغي أن تمول نتيجة اعادة توزيع الموارد المقدرة بالفعل في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

مناقشة عامة (تابع)

٢٠ - السيد راكو (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : قال ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية لن تمول نفقات لا تتفق وميثاق الامم المتحدة والنظام المالي للمنظمة . وأعرب السيد راكو عن شكه في أن تتلاءم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ والمهام الرئيسية للمنظمة وتلبي احتياجات الفترة الحالية . وقال انه ليس هناك ما يبرر الزيادة السريعة لنفقات الاعلام وخدمات الدعم المشتركة في حين تخفض نفقات الأنشطة الفنية .

٢١ - وأضاف السيد راكو قائلا ان الامين العام قد عمل جاهدا لتحقيق استخدام أكثر فعالية للموارد المتاحة ، وانه يرجو أن يواصل الامين العام السير قدما في هذا الاتجاه . ومضى قائلا انه على يقين كما أكد ذلك رئيس اللجنة الاستشارية بأن التخفيضات الضئيلة في النفقات المختلفة التي اقترحتها اللجنة الخامسة لن تعرقل قدرة المنظمة على العمل . وان كان العبء الواقع على عاتق الدول الأعضاء سيزداد خلال فترة السنتين القادمة . ومن الوهم وصف ميزانية هذه الفترة بأنها ميزانية يبلغ معدل نموها صفرا : ان المقترحات المقدمة من الامين العام لا تضع في الاعتبار متطلبات الاعتمادات المنقحة التي ستقدم فيما بعد ولا الآثار المالية المترتبة على المقررات التي قد تتخذها خلال السنة الحالية أية هيئة من الهيئات الأساسية التابعة للمنظمة .

٢٢ - وأردف قائلا ان التضخم الذى يتضح في البلدان القليلة العدد التي تسيطر على النظام الاقتصادى الغربي هو السبب الأول في زيادة النفقات . ولا ينبغي لغالبية الدول الأعضاء أن تتحمل نتائجه بالقدر ذاته الذى تتحمله البلدان المضيفة الغربية حيث تنفق ٨٢ر١٥ في المائة من ميزانية المنظمة . كما ينبغي منطقيا أن تتحمل هذه البلدان الجزء الأكبر من عبء التضخم . ويود وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية من هذا المنطلق أن يؤكد ضرورة اعادة النظر في تقلبات أسعار الصرف . ومن ناحية أخرى فان الحسابات المتعلقة بمختلف أماكن التعيين ينبغي أن تتم بدولارات الولايات المتحدة وبالعملات القومية للبلدان المعنية .

٢٣ - وقال ان هناك امكانيات تحقيق وفر في مجال النفقات العامة للموظفين ، وانه يجدر وضع حد لاتساع البيروقراطية . ان الطلبات الخاصة بانشاء وظائف للمساعدة المؤقتة العامة والمساعدة المؤقتة وللخبراء الاستشاريين ولأفرقة الخبراء تبدو مبالغا فيها . ويرجو وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية أيضا أن يحدد تحفظاته فيما يتعلق بالممارسة المتمثلة في تحويل وظائف كانت تمول من قبل من اعتمادات فتحت لوظائف مؤقتة ، الى وظائف دائمة لاسيما ان اقتراح الامين العام فيما يتعلق بالطلبات المتعلقة بالباب ٦ ، ليس لها ما يبررها بصورة كافية .

٢٤ - وفيما يتعلق باعادة تصنيف الوظائف قال السيد راكو انه يؤيد بلا تحفظ التوصيات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في الفقرات ٤١ الى ٤٤ من تقريرها (A/36/7/Add.8) .

٢٥ - وأشار في الميزانية البرنامجية المقترحة الى العديد من طلبات الاعتماد التي لا يستطيع وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الموافقة عليها لأنها لا تستند الى مقررات الهيئات المختصة .

٢٦ - وأعرب السيد راكو عن أسفه لأن الميزانية البرنامجية المقترحة قد وصلت متأخرة على هذا النحو الى أعضاء اللجنة .

٢٧ - السيد فرنانديز ماروتو (اسبانيا) : لاحظ ان الامم المتحدة ستنفق يوميا خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وبالأرقام الاجمالية ، موارد تتجاوز مليوني دولار ، بينما بلغت هذه النفقات مليون دولار تقريبا أثناء فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وترجع هذه الزيادة الملحوظة في نفقات المنظمة أساسا الى ظاهرة التضخم التي أوجدت مفهوم النمو " الحقيقي " بالمقارنة بالنمو " النقدى " .

٢٨ - وأردف قائلا ان الصعوبة الكامنة في تحديد هذا النمو الحقيقي بدقة ، الذى ينبغي أن يستخدم كنقطة مرجعية للمقارنات التي تسمح بتحليل تطور نفقات ميزانية المنظمة . ان تحديده لا يزال غير واضح ويجب على الوفود الاكتفاء ببيانات متعلقة بالنمو النقدى تضع التضخم في الاعتبار . ومن ثم فانه اذا ما قورن الاجمالي الأصلي للنفقات المقدرة لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ والبالغ ٠٠٠ ٩٨٩ ٥٣٥ ١ دولار بالنفقات المقدرة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ البالغة ٢٠٠ ٢٠٣ ٢١٤ ١ دولار لوحظت زيادة تبلغ نسبتها المئوية ٢٦ر٥ في المائة أى حوالي ضعف النسبة المئوية البالغة ١٤ر٦٩ في المائة الواردة في الفقرة ١٢ من تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة ، ويرجع هذا الفرق بين النسبتين المئويتين الى أن الأمانة العامة قارنت الاعتمادات المطلوبة لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ بالاعتمادات المنقحة لفترة ١٩٨٠-١٩٨١ لا بالاعتمادات الأصلية التي كانت مطلوبة لتلك الفترة . وأيا كان النمو " الحقيقي " للميزانية التي تنظر فيها اللجنة فان نموها النقدى بالغ الضخامة بكل ما يترتب على ذلك من نتائج بالنسبة لمنظمة تمول أساسا بواسطة الأنصبة التي تدفعها الدول الأعضاء .

٢٩ - وقال انه ليس بغريب أن يعمل الأمين العام على عرض جميع جوانب الميزانية البرنامجية بما في ذلك عنصر " التضخم " على أفضل نحو ممكن بالنسبة له . وهذا هو السبب في أن النسب المئوية الواردة في الفقرة ١٨ من التصدير تسمح ببعض التفاؤل . بيد أن هذا التفاؤل يتبدد مع الأسف من جراء الأرقام التالية : ان التضخم المتوقع لفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ يترجم بزيادة في النفقات تبلغ ١٥٩ مليون دولار تقريبا أى ما يتجاوز ضعف المبلغ المساوى لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وفي المجموع واذا صح ما جاء في العمود دال من المرفق الأول للتصدير فان زيادة النفقات الناجمة عن التضخم تمثل ٥ر١٠ في المائة من مجموع الاعتمادات المطلوبة . ومن ثم فليس هناك مجال للتفاؤل ازاء النسب المئوية الواردة للتضخم التي هي في الواقع دون الحقيقة .

(السيد فرناندير ماروتو ، اسبانيا)

٣٠ - ومضى قائلا ان هذا لا يعني أن الوفد الاسباني لا يتبيّن المشاكل التي يفرضها التحديد الدقيق للنمو " الحقيقي " للميزانية الذى يدل على التطور الفعلي لبرامج المنظمة وأنشطتها ولكنه يرى على العكس من ذلك ان الامم المتحدة وان برهنت على الحذر المالي الذى يفرض نفسه في الوقت الحالي يجب أن يكون في وسعها الاضطلاع بمهامها العديدة بموارد ملائمة دون أن تعاني برامجها الفنية من جراء نفقات ادارية زائدة عن الحد .

٣١ - لقد جاء في الفقرة ٤ من المرفق السابع للتصدير" أن متوسط النمو الحقيقي المتضمن في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ هو نمو سلبي نسبته ٢ر٠ في المائة " .الا أن الوفد الاسباني يحرص على أن يشير ، وكما أكد ذلك السيد مسيلي رئيس اللجنة الاستشارية ، الى أن معدل النمو الحقيقي البالغ ٨ر٠ في المائة والمقدر أصلا لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ قد تحول الى ٣ر٧٦ في المائة بعد أن وافقت الجمعية العامة على طلبات الاعتمادات المنقحة . وما السبب في أن الأمور لا تسير على هذا النحو فيما يتعلق بفترة السنتين الحالية ؟ لقد قال الوفد الاسباني في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ انه على يقين بأن معدل النمو الحقيقي للميزانية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ سيفوق الى حد بعيد معدل ٨ر٠ في المائة الذى حددته الأمانة العامة . وفي وسع الوفد ان يكرر الآن ما سبق أن أعلنه دون أن يخطئ الى حد بعيد .

٣٢ - وأضاف قائلا ان الوفد الاسباني يرجو الحصول على ايضاحات اضافية بشأن مبلغ الـ ٠٠٥٤٠٩٠٠ دولار الوارد في جدول الفقرة ١٣ من التصدير في اطار اعادة تقييم التكاليف بمعدلات ١٩٨١ . كما يرجو أيضا تصويب خطأ في الترجمة ورد في النص الاسباني لتقدير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ( A/36/7 الفقرة ٨ ) . ويشير أيضا الى ضرورة تصويب عنوان العمود ١٢ من الجدول الوارد في المرفق الثاني من التصدير ، حيث أن العمود المشار اليه ليس مجموع العمودين ١١ + ٩ وانما ١ + ١١ .

٣٣ - وفيما يتعلق بتخفيض الموارد التي جاء توزيعها وفقا لبنود الانفاق في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة الاستشارية ، لاحظ مثل اسبانيا تخفيضا قدره ١٠٠ ٨٩١ دولار في اطار خدمات الموظفين وزيادة قدرها ٨٠٠ ٢٥٧ دولار في اطار الوظائف الدائمة التي تمثل التزاما مستمرا من قبل المنظمة . ومن ناحية أخرى فان بعض التخفيضات تتعلق ببنود انفاق يجب بصددها ممارسة رقابة مستمرة لتفادى أية تجاوزات في الاعتمادات . ومن ثم فان المبلغ المحدد لتخفيض الموارد لا يمكن الاستناد اليه .

٣٤ - واستطرد قائلا ان الوفد الاسباني يجد صعوبة في فهم السبب الذى يجعل الجمعية العامة تنتظر تقليديا ان تقدم لها " طلبات اعتمادات منقحة " يفضي الى ادخال تعديلات ضخمة على طلبات الاعتمادات الأصلية . ان أية نفقات مقدرة مرتبطة بنشاط من المقرر انجازه في المستقبل القريب ينبغي أن تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة .

(السيد فرناندير ماروتو ، اسبانيا)

٣٥ - وأردف قائلا ان التخفيضات "الحقيقية" التي توصي اللجنة الاستشارية باجرائها على النفقات المقدرة التي تبلغ ٧٠٠ ١٠٦ ٧ دولار وزيادة خصم الدوران التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لا تمثل سوى ٨ر. في المائة من مجموع الاعتمادات المطلوبة . ومن ثم يرجى ألا يتحول فيما بعد "الغاء الاعتمادات المطلوبة بصورة مؤقتة" والذى يمثل ٧١ في المائة من التخفيضات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية ، الى زيادة عندما تعرض على الجمعية العامة تقديرات أكثر تحديدا وأحدث للموارد اللازمة .

٣٦ - وفيما يتعلق بالنفقات المقدرة التي يجب أن تتم بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة الامريكية يأمل الوفد الاسباني في أن يعاد النظر في أسعار الصرف في الوقت المناسب حتى تحسب طلبات الاعتماد بطريقة محددة بصورة كافية عندما توافق الجمعية العامة على الميزانية البرنامجية المقترحة .

٣٧ - ومضى قائلا فيما يتعلق بتوزيع موارد المنظمة وفقا لمجالات النشاط الرئيسية ، والذى حللته اللجنة الاستشارية بصورة مفيدة للغاية في الفقرات ١٩ الى ٢٣ من تقريرها يلاحظ الوفد الاسباني ان الميزانية البرنامجية المقترحة لا توضح اعادة توزيع حقيقية للموارد . ويؤيد الوفد في هذا الصدد تماما التوصية الواردة في الفقرة ٤٧٥ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق التي ترى ان يتضمن تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة ، في المستقبل ، جدولا يبيّن بالدولارات والنسبة المئوية ، توزيع الموارد على فئات الأنشطة الأربع .

٣٨ - واختتم كلمته قائلا ان الوفد الاسباني يحتفظ لنفسه بالحق في أن يتكلم مرة أخرى عند النظر بالتفصيل في الاعتمادات المطلوبة في الميزانية .

٣٩ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : تكلم باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، فأشار الى ان هذه الدول تسهم بأكثر من ربع الميزانية العادية للأمم المتحدة . وتود هذه الدول أن تتاح للمنظمة الوسائل المالية التي تسمح لها بالاضطلاع بمهامها مع ضمان أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة . وأعرب عن ارتياحه ازاء ما أكده الامين العام من أن الاقتراحات التي ضمّنها الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تدخل في عملية أوسع نطاقا من أجل ايجاد تناسب أفضل بين التكاليف وفعالية موارد المنظمة وتحسين الانتاجية في كافة الوحدات الادارية في الامانة العامة . ويرى اعضاء الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ان هذا الهدف يتفق والمصالح الحقيقية لجميع الدول الاعضاء وخاصة البلدان النامية .

٤٠ - وأضاف قائلا ان الدول العشر تقدر الدقة التي أبداها الامين العام في عرض الميزانية البرنامجية المقترحة وتلاحظ مع الموافقة عليها أن ما توصل اليه قد أصبح ممكنا نتيجة اعادة توزيع بعض الموارد وان كانت هناك مبادرات أخرى ينبغي القيام بها في هذا الصدد .

٤١ - وأردف ممثل المملكة المتحدة قائلا انه سيكون في وسع الامين العام أن يقترح قبل نهاية الدورة الحالية تخفيض بعض الاعتمادات المطلوبة وذلك نتيجة معدلات تضخم واسعار صرف اكثر مواتاة من تلك التي استند اليها في الميزانية البرنامجية المقترحة . ومن الاهمية بمكان ان يواصل الامين

(السيد فرنانديز ماروتو ، اسبانيا )

العام تطبيق سياسة مالية حازمة وان يجرى الاضطلاع في المستقبل بكل نشاط جديد نتيجة استبعاد الأنشطة التي فات اوانها أو التي تكون ذات فائدة حدية او عديمة الجدوى واعادة توزيع الموارد المفرج عنها من جراء ذلك .

٤٢ - السيد فال ولد معلوم ( موريتانيا ): قال ان البلدان النامية مثلها في ذلك مثل البلدان المتقدمة النمو تهتم بالادارة السليمة لموارد المنظمة . وانها لا تريد أية زيادة فيها الا في حالة الضرورة وبغية انجاز أنشطة أساسية . وعلى أية حال فان الدول الأعضاء وحدها هي التي تملك تحديد حجم التمويل الذى تود أن تضعه تحت تصرف المنظمة . واذا ما اقتنعت الدول الأعضاء بأن الموارد المتاحة لا تدار على نحو سليم فعليها أن تستحدث سريعا التدابير التصحيحية التي تفرض نفسها . ان ادارة أفضل للموارد سوف تسمح بتحقيق النتائج المتوقعة وتخفيف الأعباء . لقد أكدت الجمعية العامة دائما ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد وتحديد مسؤولية أى افتقار للحزم في هذا الصدد ان وجد .

٤٣ - وأردف مؤكدا بعض النقاط المعينة فلاحظ أن النفقات المتعلقة بالموظفين تمثل وحدها حوالي ٨٠ في المائة من مجموع النفقات الواردة في الميزانية . وقال انه ينبغي اذا ما اريد ترشيد النفقات وتخفيضها دراسة سياسة للموظفين أكثر فعالية تسمح بالحصول على جهاز ادارى أقل اتساعا وأكثر مرونة دون التعرض للأنشطة والبرامج اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة .

٤٤ - ومضى قائلا ان الاهتمام في المقام الأول بتخفيض أهم بنود الانفاق لا يجب أن يؤدى الى اهمال تخفيضات أخرى أوصت بها اللجنة الاستشارية ولا سيما الاتصالات الهاتفية بين المدن والاتصالات الهاتفية الدولية . كما أن التقشف يفرض النظر بكثير من الاهتمام في اختيار الأولويات حتى يعكس توزيع الموارد تطلعات الدول الأعضاء .

٤٥ - وقال في ختام كلمته ان وفد موريتانيا يحرص على أن يشكر بصورة خاصة وفد السويد على البيانات الاحصائية الدقيقة التي قدمها عن مساهمة كل فرد في كل بلد في ميزانية الأمم المتحدة . ويتضح أن مساهمة سكان بعض البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة تفوق مساهمة سكان بعض البلدان المتقدمة وان السخاء التقليدى لبعض الدول الاعضاء ازاء المنظمة يتجه الى النضوب .

٤٦ - السيد بيفوروف ( جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ): قال انه أحاط علما باهتمام كبير بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ وبالتقرير الأول للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وبتقرير لجنة البرنامج والتنسيق . وأضاف ان موقف جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية من ميزانية المنظمة تحدده الرغبة الصادقة في زيادة دور وأهمية الأمم المتحدة بوصفها أداة سلم وأمن لا غنى عنها لنمو الشعوب . ومن ثم فانه يرى أن ميزانية المنظمة يجب أن تدعم الأنشطة التي تتفق وميثاق الأمم المتحدة .

٤٧ - ومضى قائلا ان وفد اوكرانيا يؤيد الاستخدام الاقتصادى والرشيد للموارد البشرية والمالية التي تتيحها الدول الأعضاء للمنظمة . ولذلك فانه لا يستطيع أن يقيم بصورة موحدة الميزانية البرنامجية المقترحة . واذا كانت الرغبة في الابقاء على نمو في الميزانية قدره صفر تعد محاولة ايجابية فان بعض بنود الاتفاق قد سجلت زيادة ضخمة . ووفد اوكرانيا يعرب عن ارتياحه ازاء بعض المبادرات

( السيد بيفوروف ( جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية )

التي اتخذتها الأمانة العامة ولاسيما تخفيض الاعتمادات المطلوبة للوظائف الفنية ورفض ادراج وظائف تمول حتى الآن من موارد خارجة عن الميزانية في الميزانية العادية . الا أن هذه التدابير الايجابية تصبح غير ذات مفعول ازاء طلبات الاعتمادات الاضافية من جراء التضخم وتوسيع نطاق بعض البرامج والابقاء على أنشطة اخرى في مستواها السابق .

٤٨ - واستطرد قائلا ان المقرر الذى اتخذته الأمانة العامة بتوزيع النفقات الناجمة عن التضخم الناجم عن أزمة النظام الرأسمالي بين مختلف الدول الأعضاء ، يتعارض مع مقرر اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين ومؤداه أن زيادة النفقات في الميزانية من جراء زيادة التكاليف ينبغي أن تغطى بالوفورات أو باعادة تقييم أولويات مختلف البرامج .

٤٩ - وأردف قائلا ان وفد اوكرانيا يؤيد في هذا الصدد اقتراح وفد كوبا بشأن نتائج التضخم ويوجه اهتمام اللجنة الخامسة الى قرار الجمعية العامة ٣٣٦٠ (د-٢٠) بشأن الآثار المترتبة على عدم استقرار العملات والذى ترجو فيه من الأمين العام أن يأخذ بعين الاعتبار الآراء التي تبديها الدول الاعضاء ، في هذا الصدد . ويرى أن جزءا من النفقات الاضافية الناجمة عن التضخم قد تغطيها زيادة تبرعات البلدان التي توجد بها هيئات تابعة للأمم المتحدة .

٥٠ - وقال ان وفد اوكرانيا سبق أن أعرب عدة مرات عن قلقه ازاء زيادة النفقات في اطار بعض برامج النشاط . وأكد عند تقديم الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ التي وصفت في ذلك الحين بأنها " ميزانية قياسية " ، ان هذه الميزانية قد وضعت دون أن تجرى الأمانة العامة تحليلا دقيقا للبرامج الموجودة كان من شأنه أن يسمح باعادة تحديد الأولويات والغاء البرامج التي فات أوانها أو ذات المنفعة الحدية بغية اعادة توزيع الموارد التي افرج عنها من جراء ذلك . الا أن الميزانية البرنامجية التي تقترحها الامانة العامة هذا العام تفوق مرتين ونصف المرة الميزانية المشار اليها . وقد جاء في الفقرة ١١٠ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الحادية والعشرين أن بعض مديرى البرامج لم يحددوا عناصر البرامج ذات الأولوية العالية والاولوية البسيطة ، وقد اقتصرت لجنة البرنامج والتنسيق في توصياتها على استخلاص نتائج متواضعة للغاية منها ان الجمعية العامة يجب عليها ان تشير من جديد الى الاحكام ذات الصلة الواردة في القرار ٣٢/٢٠٦ . غير أن الاشارة الى هذا القرار لا تكفي وانما يجب الاصرار على تطبيقه بدقة . ان الميزانية البرنامجية التي تقترحها الامانة العامة لا تسمح بتقييم سليم لتوزيع النفقات ولا بامكانية اعادة توزيعها .

٥١ - وأضاف قائلا ان تحليل الميزانية البرنامجية المقترحة يدل أيضا على أن الامانة العامة لم تهتم مطلقا بتحديد الأنشطة التي فات أوانها أو ذات المنفعة الحدية وفقا لما جاء في القرار ٣٥/٢٠٦ . ومن ثم فان لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لم تتمكنا من الاضطلاع بالولايات التي عهد بها اليهما بموجب الفقرة ٦ من القرار المشار اليه . والواقع أن الوفد الاوكراني يرى في

( السيد بيغوروف ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية )

تحديد هذه الأنشطة احدى الوسائل الأساسية لتحقيق نمو لا يتجاوز الصفر . كما يرى أن الانشطة البرنامجية الجديدة ينبغي أن تمول بواسطة الموارد المفرج عنها فقط .

٥٢ - وأضاف قائلا ان بعض الابواب تتضمن كما حدث في الماضي نفقات مرتبطة بأنشطة تتعارض مع ميثاق الامم المتحدة . ان الامر يتعلق بتسديد فوائد وأصول القرض الذى وافقت عليه المنظمة لتمويل عملياتها في الكونغو والشرق الأوسط ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترى أنه من غير المقبول ارغام جميع الدول الاعضاء على تحمل مسؤولية أنشطة غير مشروعة فرضتها بعض الدول على المنظمة ومن ثم فانها لن تسهم في هذه النفقات .

٥٣ - وفيما يتعلق بالباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة المعنون " البرنامج العادى للتعاون التقني " قال ان وفد اوكرانيا على يقين بأن تمويل المساعدة التقنية في اطار الميزانية العادية لا يتفق والمادة ١٧ من الميثاق . واقترح الوفد ادماج هذا البرنامج مع برنامج الامم المتحدة الانمائي حيث ان تركيز جميع الموارد المخصصة للمساعدة التقنية في اطار التبرعات قد يسمح بتخفيض الجهاز البيروقراطي والاقلال من احتمالات التداخل واستخدام الموارد المخصصة للتنمية بصورة أكثر فعالية . ان اجمالي التبرعات والنقد المستخدم لهذا الغرض لا يمكن أن يحدد الا بواسطة البلدان المانحة وسوف تدفع اوكرانيا حصتها بعملتها القومية .

٥٤ - وقال فيما يتعلق بتعيين الموظفين وترقياتهم ان النظر الدقيق في الميزانية البرنامجية المقترحة يوضح أن الامانة العامة تقترح اعادة تصنيف ٢٣٦ وظيفة ، اى ما يفوق ثلاثة أمثال مجموع عدد الوظائف التي طلبت اعادة تصنيفها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ وستؤدى الاستجابة لهذه الطلبات الى زيادة في الوظائف من رتبة ف - ٤ وف - ٥ ومد - ١ ومد - ٢ على حساب الوظائف من رتبة ف - ٢/١ وف - ٣ . وقد يعتقد ان اعادة التصنيف المطلوبة تعكس تغييرا نوعيا في كفاءات الموظفين المهنية ومهامهم الا أن تعريف الوظائف المقدم الى اللجنة على نحو ما جاء في الفقرة ٣٥ من الفصل الاول من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لا يدل في غالبية الحالات على تغييرات في المهام والمسؤوليات . ومن ثم فان وفد اوكرانيا لن يتمكن من تأييد طلبات اعادة التصنيف المشار اليها . ولن يتمكن أيضا من تأييد الزيادة المقدرة في الوظائف الدائمة والوظائف المؤقته أو تحويل الوظائف المؤقته الى وظائف دائمة وفضلا عن ذلك فان نفقات الخبراء الاستشاريين والخبراء ولا سيما نفقات السفر قد زادت بصورة غير طبيعية . ووفد اوكرانيا على يقين بأن في الامكان تحقيق وفورات في مجال شراء اللوازم والمواد وكذلك صيانة المباني . ان النظر الدقيق في الوثائق المعروضة على اللجنة يدل أيضا على أن في الامكان التوفير في موارد الميزانية بالنظر الدقيق في تمويل هيئات وخدمات منظمات مثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وللجان الاقتصادية الاقليمية وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وادارة التعاون التقني لاغراض التنمية وادارة

( السيد بيفوروف ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية )

الاعلام وغيرها . ويؤكد وفد اوكرانيا الاهمية الواجب ايلاؤها لاعمال اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق اللتين يتضمن تقريراهما عددا كبيرا من التوصيات والملاحظات المفيدة والبناءة الى حد بعيد . وينوى الوفد ان يؤيد التوصيات الحكيمة التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية والتي تهدف الى تخفيض هذا الطلب أو ذاك من طلبات الاعتماد التي تقدم بها الأمين العام ويرجو وفد اوكرانيا ان يرحب المسؤولون في الامانة العامة بالملاحظات التي أعرب عنها الوفد وان تسهم هذه الملاحظات في توجيه سياسة المنظمة بصورة أفضل في مجال الميزانية ومن ثم في تحسين أعمال منظومة الأمم المتحدة .

٥٥ - السيد براتشو ( فنزويلا ) قال ان بلده لا يعارض ولا يؤيد من حيث المبدأ معدل نمو حقيقي لميزانية الامم المتحدة التي يجب ان يتناسب حجمها مع الاحتياجات . ويجدر بالاضافة الى ذلك الرجوع الى القيمة النسبية لهذه الميزانية لا الى قيمتها المطلقة . ويشير ممثل فنزويلا للبرهنة على هذه القيمة النسبية الى ان مجموع الموارد المتاحة لمنظومة الامم المتحدة اى ما يعادل حوالى ستة امثال ميزانية المنظمة ، يوازى تقريبا المبلغ الناجم عن اجمالي المبيعات السنوية للمشروبات الغازية في المتاجر الكبيرة للمأكولات والمشروبات " السوبر ماركت " في الولايات المتحدة الامريكية . كما أوضح ان اجمالي ميزانية الامم المتحدة لفترة السنتين يمثل بالكاد ٢٥ر٠ من نفقات التسلح السنوية . وفيما يتعلق بالزيادة التي يقال انها مبالغ فيها في ميزانية الامم المتحدة . حرص ممثل فنزويلا على ان يشير الى أن جزءا كبيرا من هذه الزيادة يهدف الى تعويض اتجاه دولار الولايات المتحدة الى الانخفاض وكذلك النتائج المترتبة على التضخم . ثم تكلم عن " الاعباء " المالية التي تشكو منها بعض البلدان فقال ان استخدام مؤشرات مثل مساهمة كل فرد أو النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي التي تمثلها حصة الدولة العضو تدل على ان البلدان النامية تدفع أكبر قدر من الاشتراكات . ويجدر اضافة ان الجزء الاكبر من الميزانية ينفق في البلدان المتقدمة النمو وهو ما يؤدى بصورة خاصة الى اعادة دوران دولارات الامم المتحدة . ان انشطة المقر ، على سبيل المثال ، تمثل اكثر من الميزانية العادية السنوية لمدينة نيويورك .

٥٦ - وأردف قائلا ان مفهوم النمو الحقيقي البالغ صفرا الذى تستند اليه الميزانية البرنامجية المقترحة قاصر واعتباطي وغير ذى موضوع . وقد أشار الامين العام ذاته في هذا الصدد في تقريره الى الجمعية العامة الى أنه يشعر بالقلق ازاء تخفيض التبرعات نظرا لاهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والترابط المتزايد بين الدول . ولقد قيل لتبرير النمو البالغ صفرا انه ينبغي تعزيز الموثوقية المالية للامم المتحدة في فترة الازمة الاقتصادية العالمية . الا أن البلدان النامية التي تبلغ مديونيتها الخارجية ٤٠٠ بليون دولار سنويا تعاني من صعاب بالغة وسوف تضار الموثوقية المالية للمنظمة بصورة اكبر اذا ما لجأت الى سياسة " تجميد " الميزانية في الوقت الذى تحتاج فيه البلدان النامية بصورة خاصة والعالم بصورة عامة ، اكثر من أى وقت مضى الى التعاون

( السيد براتشو ، فنزويلا )

الدولي . وأشار ممثل فنزويلا في هذا الصدد الى أن البلدان النامية لا تشكو من الاشتراكات التي يجب عليها ان تدفعها لانها تعتقد في الاثر المضاعف للعمل الذى يضطلع به المجتمع الدولي . واذا كانت الصعاب المالية التي أشار اليها بعض المتكلمين هي الصعاب التي تعاني منها البلدان المتقدمة النمو فانه يجدر التأكيد بصورة قاطعة على أن سياسة المنظمة لا يمكن أن تكون بأى حال من الاحوال حاصل السياسات المالية للدول الاعضاء نظرا لأن أهداف هذه السياسة تعلو على أهداف السياسات القومية . كما أنه من غير الممكن مقارنة ممارسات الميزانية في الأمم المتحدة بممارسات دولة من الدول نظرا لأن ميزانية الامم المتحدة هي حصيلة مجموعة مقررات نابعة من هيئات مختلفة وتطبق بواسطة أمانة عامة دولية . وأعرب ممثل فنزويلا في هذا الصدد عن أسفه لأن الاثار المترتبة فيما يتعلق بالبرامج على النمو البالغ صفرا لم تحلل في تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة ، وقال انه ينبغي معالجة هذه الثغرة . كما يرى فضلا عن ذلك انه ينبغي الحد الى اقصى درجة من النفقات الادارية لبلوغ مستوى الاداء المنشود للبرامج وان هذا من شأنه أن يسمح باستخدام الموارد التي سيفرج عنها في انجاز الانشطة الفنية .

٥٧ - وفيما يتعلق بانشطة ادارة الاعلام التي كانت نفقاتها موضع نقد ، قال ممثل فنزويلا انه يحرص على ابراز دور الاعلام في مكافحة حملات التشهير الموجهة ضد الأمم المتحدة ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو . لقد وصف الحوار بين الشمال والجنوب مثلا بانه تحويل ضخم لثروات الشمال نحو الجنوب . ان انشطة الامم المتحدة في مجال الاعلام لا غني عنها لاطلاع الجمهور والحكومات ذاتها أحيانا على المشاكل الدولية . وفيما يتعلق بمشكلة الوثائق اكد أن الزيادة البالغة في الوثائق تمثل تبديدا ضخما في الموارد حيث انه من غير الممكن ماديا للوفود أن تطلع عليها في الوقت المناسب . ان المسؤولين عن هذا الوضع هم أولا الامانة العامة التي تحاول ممارسة الضغط على الوفود لحملها على اجراء بعض الدراسات ثم الوفود والحكومات ذاتها بصورة خاصة التي تجد من الايسر لها رغبة منها في تفادى اتخاذ قرارات ، أن تحول على دراسات جديدة . ومن ثم فان على الحكومات في المقام الاخير أن تجرى دراسة للمقارنة بين التكاليف والجدوى بغية استخدام افضل للموارد المالية للامم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠